



رأي
التعليم الأولي
أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة

ملخص

يوليوز

2017



الإهار العام

- رأي يندرج في برنامج عمل المجلس لسنوي 2016-2017، وهو مبادرة من المجلس في شكل إهالة ذاتية؛
- رأي يضع ولوح التعليم الأولي في جوهر تحقيق المساواة، ويقع في صلب كل من الرافعتين الأولى والثانية في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

المرتكزات الرئيسة

- الدستور؛
- المواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل المغرب.
- الخطب الملكية.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.
- تقارير خبرة وطنية خارجية مختصة.
- التقارير والدراسات الدولية والوطنية.

الإشكالية

- يندرج التعليم الأولي ضمن حق كل طفل في تربية مبكرة تُعده لمواطنة كاملة وتعليم ناجح. غير أن الواقع الحالي لهذا الطور يكشف عن عوائق متعددة تهم التعميم والإإنصاف والنموذج البيداغوجي والجودة والحكامة والتمويل. عوائق من أبرز تجلياتها التفاوتات القائمة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المؤسسات نفسها، وبين الإناث والذكور، بما في ذلك الأطفال في وضعية صعبة ومهشة، مما يؤدي إلى إقصاء أعداد جد مهمة من الأطفال الصغار من هذه التربية، ويُخل بمبدأ تكافؤ الفرص والإإنصاف والحق في الولوجية للجميع.

المدف العاام

- وضع منظور إصلاحي شامل، بقطاع نوعية، يضمن ولوح كافة الأطفال المترادحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر، دون أي تمييز، إلى التعليم الأولي، عصري وذي جودة وجذاب، وذلك في أفق العشر سنوات المقبلة.
- وتمكين الطفل من ولوح الطور الابتدائي وهو يمتلك كافة الشروط المؤهلة للإدماج والنجاح.

اعتبارات أساسية

- 1/ التربية مسألة سياسية ومجتمعية، واستراتيجية رئيسية تهم مستقبل المغرب، ولن تستوي مجرد مشكلة تجد حلها في سياسة عمومية، فهي قضية سيادة تتعالى على الإيديولوجيات وتغيير الظروف السياسية. كما أنها تمتد في الزمن، وفق سيرورة مستدامة تجعلها موضوع تفكير دائم،
- 2/ التربية فضاء للحياة، والمعرفة والإنسانية، ورافعة للتنمية، ووجه للديمقراطية ودلالة على الكرامة الإنسانية. وهي في نفس الوقت حق من حقوق الإنسان والطفل، وواجب على الدولة والأنسفة، تستوجب إقرار تعليمها لتحقيق إلزاميتها ضماناً لتكافؤ الفرص والمساواة. وكونها حق شامل ومتراoط وغير قابل للتجزئ، لأن تفعيله يرتبط بفعالية الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية العادلة،
- 3/ الدستور، والالتزامات الدولية، والخطب الملكية التي دعت إلى ضمان تكافؤ الفرص ومبادأ عدم التمييز، بالعمل على دمج كافة الأطفال في النسيج الاجتماعي ولاسيما الإناث، والمدرومين، والمنقطعين عن الدراسة، ومن هم في وضعية خاصة، وأطفال المناطق القروية، بما في ذلك باقي الفئات من المجتمع الذين هم في سن التمدرس ولم يلجوا المدرسة بعد؛
- 4/ البلدان التي استطاعت تعميم التعليم الأولي، وفق مستلزمات الجودة والإنسان وتكافؤ الفرص على كافة الأطفال، تمكنت من بناء منظومة تعليمية ناجعة ونموذج تنموي تنافسي؛
- 5/ التعليم الأولي عماد لتحسين الثروة البشرية الوطنية وخيار لا محيid عنه لتنمية سُبل النجاح الدراسي، والارتقاء بالمردودية الداخلية للمنظومة التربوية والتكميلية؛
- 6/ ليست المؤسسة التربوية مجرد فضاء للتعلم فحسب، بل أيضاً فضاءً حياة وصقل قدرات وتطوير مهارات لتلبية حاجات الطفل، وعلى أساسها: الحاجات الحسية-الدركية، الحماية والأمن، المحبة والتنمية، وتحقيق الذات. إنها تقوم على احترام إيقاعات الطفل وتطور إدراكياته العقلية لصقلها وتنميتها، ولتمكينه من نسج علاقات متناغمة مع الآخرين، لبناء أفضل لشخصيته ولعطائه في المستقبل من أجل إعداده للمدرسة وللحياة المواطنة.

الواقع الحالي للتعليم الأولي: عناصر تشخيصية

- عدم التزام الدولة بتطبيق توصيات الميثاق الوطني لل التربية والتكيين ولاسيما تعميم التعليم؛
- انعدام منظور تربوي شامل ومُجَدَّد خاص بالتعليم الأولي؛
- غياب إطار قانوني موحد وشامل؛
- قطاع بمتدخلين متعددين؛
- مجهود في التعميم يعني من تطور متذبذب في توسيعه. يستقبل التعليم الأولي ما يناهز¹ 658789 طفلاً في مختلف المؤسسات. ويشمل هذا العدد من هم في سن أقل من أربع سنوات ومن هم في سن أكثر من خمسة، وفي الفئة المترادفة أعمارهم بين 5 و9 سنوات، هناك 588040 طفلاً، من بين 1342385 على الصعيد الوطني، أي بنسبة 43,8 % طفلاً فقط يرتادون حالياً مؤسسات التعليم الأولي.
- تفاوت في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس؛
- نقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم؛
- تضارب وتبابن البرامج والطرائق المتبعة، تربوية وإدارياً، بحسب المؤسسات والجهات الراعية؛
- غياب تأطير وتقنين مؤسسات التعليم الأولي وفضاءات استقبال الأطفال؛
- غياب المراقبة والضبط التربويين؛
- عدم تكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي، وبين الذكور والإناث، وكذلك بين المؤسسات العاملة في الميدان؛
- غياب تكوين المربيات والمربين، وهزالة أجورهم وانعكاس ذلك على مردوديتهم؛
- ضعف تكوين الموارد البشرية العاملة وعدم استقرارها المهني؛

1. وزارة التربية الوطنية والتكيين المهني، موجز إحصائيات التربية، 2015-2016.

2. نفس المصدر السابق.

- طغيان هاجس الربح في أوساط العديد من المستثمرين في هذا المجال؛
- غياب نظام أساسي للأطر العاملة في هذا الطور التربوي؛
- ضعف جودة الخدمات المقدمة في أكثر المؤسسات العاملة بالتعليم الأولي؛
- تمويل غير منظم للقطاع (عشوائي).

توصيات من أجل تعميم تعليم أولي لبناء أسلوب المدرسة المغربية الجديدة

يوصي الرأي بتعظيم إلزامي ومتدرج لتعليم أولي مجاني وذي جودة، أساسه منظور تربوي مُجَدَّد، يبني على ثلث مكونات رئيسة: مؤسساتية، وبيداغوجية، وتنظيمية. تعليم أولي جوهره تربية قبل مدرسية تجعل الطفل فاعلاً في الأنشطة التربوية والتعلمية وليس مجرد مستهلك لها. يركز فيه المربى (ة) مجهود عمله على الجوانب الأساسية الثلاثة التالية: التربية، والتنشئة، والوقاية. يستلزم تطبيق هذا المنظور إحداث قطاع نوعية، على أن يتم استكمالها كلية في أفق العشر سنوات المقبلة.

يتضمن الرأي تسعه وثلاثين توصية، نجمل موجهاها الأساسية في ما يلي:

- 1 توحيد التسمية، يجعل هذا الطور التربوي قائماً على منظور مُجَدَّد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي؛ تعليم أولي عصري؛ تعليم أولي عمومي؛
- 2 إلزامية التعليم الأولي في أفق تعظيمه في العشر سنوات القادمة؛
- 3 مراجعة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية يجعلها تتلاءم مع المنظور التربوي المُجَدَّد؛
- 4 ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي في إطار سيرورة تربوية متكاملة؛
- 5 اعتماد منظور تربوي مُجَدَّد ومتكملاً، مبني على أرضية علمية، يتجسد فعلياً في: الغايات، الأهداف، مجالات التخصص، مهنة التكوين، البرامج والمنهاج والوسائل، اللغة، التربية الأسرية؛
- 6 وضع سُلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة؛
- 7 وحدة الإشراف، بإطار مؤسسي قائم على الحامة الجديدة، يتمحور حول المصلحة الفضلى من أجل الطفل في مرحلة التعليم الأولي؛
- 8 تمويل التعليم الأولي استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة، وهو بحاجة إلى موارد مالية كافية.

بناء على ذلك، فإن :

- الاستثمار في التربية، وفي الطفولة الصغرى بالدرجة الأولى، هو الأكثر «مردودية» للمجتمع، والأهم في تقليل هدر المنظومة، من أجل إعداد مواطن الغد على نحو يمكنه من الاندماج التام في كافة مناحي الحياة،
- التعليم الأولي، ورش واسع لا يمكن كسب رهاناته إلا بإرادة سياسية حازمة تحرص على تطوير منظور شمولي للطفولة الصغرى، وقادرة على إبراز عزمهما الأكيد لتفعيل المنظور التربوي المُجدد الذي يشكل عmad مشروع الرأي، وضمان توفير تمويل مالي له، كاف ومستدام،
- التعليم الأولي، ورش وطني بحاجة إلى التزام حقيقي للجميع، وإلى تفعيل جاد لمنظوره في شموليته، وإلى تعيئة الموارد اللازمة، إذا ما أردنا تحقيقا فعليا لتكافؤ الفرص لكافحة الأطفال والنهوض بأجيال الغد، والارتقاء الفردي والمجتمعي بالمواطن المغربي في مجموع ربوع المملكة.





ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب. 6535، الرباط - المعاهد

Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma

